



اتفاقية إطار الشراكة

بين

وزارة التربية الوطنية والشباب

و

كتابة الدولة المكلفة بـالأسرة والتضامن

والعمل الاجتماعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتفاقية إطار الشراكة

بين

وزارة التربية الوطنية والشباب

يمثلها السيد حبيب المالكي وزير التربية الوطنية والشباب

من جهة

و

حكومة الدولة المكلفة بالأسرة والتخانن والعمل الاجتماعي

تمثيلها السيدة ياسمينة باحدو حاكمة الدولة المكلفة بالأسرة والتخانن والعمل الاجتماعي

من جهة ثانية.

الدبياجة:

* إيماناً بأهمية التعاون والشراكة في سبيل تحقيق التنمية الشاملة التي يسعى المغرب إلى
بلوغها؛

* وحيث أن التنمية الشاملة ترتكز على مشاركة كافة طاقات المجتمع ومن ضمنها
الأشخاص المعاقون؛

* وبما أن التعليم هو أساس كل تنمية اقتصادية واجتماعية، وهو في ذات الوقت أول حلقة
في مسلسل إدماج التلاميذ المعاقين قصد إشراكهم في مسيرة الحياة الاجتماعية والاقتصادية؛

* وحيث إن الدستور المغربي ينص على أن التربية حق للمواطنين على السواء؛

* وعملا على تحقيق هدف تعميم التمدرس وتكافؤ الفرص بالنسبة لجميع الأطفال؛

* وتطبيقاً لمقتضيات الميثاق الوطني للتنمية والتكيّف وخاصة الدعامة الرابعة عشرة منه في ما يخص العناية بالأشخاص ذوي الحاجات الخاصة؛

* وسعياً إلى تحسين الخدمات التربوية والاجتماعية والصحية الكفيلة بالاستجابة لمختلف الحاجات المعبّر عنها في مجال الدمج المدرسي؛

* واستمرار في تكريس ما تنص عليه مختلف القوانين الدولية المعهود بها في مجال تعليم الأطفال المعاقين؛

* وتمشياً مع بيان سلامنكا الصادر في يونيو 1994، الذي يحدد إطار العمل في تعليم ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة؛

* واستثماراً لما سجلته عملية الدمج المدرسي للأطفال المعاقين بالمدارس العمومية من نتائج إيجابية منذ انطلاقتها في 03 أكتوبر 1996 في إطار الشراكة المثمرة بين القطاعين المعنيين؛

* واقتاعاً من القطاعين بضرورة الاستمرار في تكريس وضمان التربية والتعليم للجميع من خلال توسيع قاعدة الدمج المدرسي وإشراك مختلف مكونات المجتمع المدني التي تعنى بإشكالية الإعاقة ، وكذا القطاعات الحكومية المعنية؛

* وحيث إن وزارة التربية الوطنية والشباب وكتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي هما الجهازان الحكوميان المعنيان مباشرة بقضية تعليم الشخص المعاق؛

* ورغبة من الطرفين في تحيين اتفاقية الشراكة الموقعة بينهما في 1996/10/03، وجعلها تسابير المستجدات والتطورات في مجال الدمج المدرسي.

المحتمل على ما ذكر، اتفق الطرفان على ما يلي:

الفصل الأول:

يتم بموجب هذه الاتفاقية وضع إطار عام للشراكة بين وزارة التربية الوطنية والشباب وكتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي بهدف تعزيز تعاونهما وتنسيق أنشطتهما من أجل تيسير الاندماج الاجتماعي للتلاميذ المعاقين. عبر التربية والتعليم والتكيّف.

الفصل الثاني:

يعمل الطرفان في إطار هذه الاتفاقية على توفير الظروف التربوية الملائمة من أجل دمج التلاميذ المعاقين داخل الفضاء المدرسي، كما يسعian إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدةهم، وذلك من خلال توظيف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لديهما.

الفصل الثالث:

تمحور مقتضيات الاتفاقية حول المجالات التالية:

- تأهيل الفضاء المدرسي؛
- التكوين؛
- الخدمات الاجتماعية والصحية للتلاميذ المعاقين؛
- الوسائل الديداكتيكية؛
- التوعية والتحسيس؛
- الشراكة والتعاون مع الأطراف الأخرى.

الفصل الرابع:

لتنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية، يعمل الطرفان على وضع برنامج سنوي للأنشطة يتم التوقيع عليه من طرف الجانبين خلال شهر يوليوز من كل سنة، ويشرع في تنفيذه عند انطلاق السنة الدراسية.

الالتزامات وزارة التربية الوطنية والشباب

الفصل الخامس:

تعمل وزارة التربية الوطنية والشباب بموجب هذه الاتفاقية على:

- الإدخال التدريجي للولوجيات بالمؤسسات التعليمية المحتضنة لأقسام الدمج المدرسي. وعلى احترام معايير اللوجيات بالنسبة للبنيات التي سيتم إحداثها مستقبلاً؛

- إحداث أقسام للدمج المدرسي بجميع الأسلال التعليمية حسب برنامج سنوي يعتمد على الحاجيات المعبر عنها؛
- مراعاة خصوصيات التلاميذ المعاقين في إطار تنظيم الحياة المدرسية والتربية داخل المؤسسات التعليمية؛
- الإدماج التدريجي لمجموعة التربية الخاصة بالدمج المدرسي في المنهاج الأساسي لتكوين الطلبة الأساتذة بمراكمز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي وبالمراكمز التربوية الجهوية، وتكوين الفاعلين التربويين في مجال الدمج المدرسي في إطار برنامج التكوين المستمر لأطر هيئة التدريس والتأطير والمراقبة التربوية؛
- تأهيل مراكز الموارد للتعليم الأولى من أجل صنع الوسائل الديداكتيكية الخاصة بالتلاميذ المعاقين، كما تعمل على إحداث ورشات مختصة في هذا المجال؛
- تنظيم حملات التوعية والتحسيس في إطار تحضير الدخول المدرسي من أجل تشجيع تدرس الأطفال المعاقين، وإصدار المذكرات التنظيمية الخاصة بهذا المجال.

الالتزامات لكتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن

الفصل السادس:

والعمل الاجتماعي

تعمل كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي على:

- توفير التجهيزات السمعية البصرية والمعلومياتية لأقسام الدمج المدرسي المحدثة سنويا حسب الحاجيات المعبر عنها؛
- تزويد أقسام الدمج المدرسي بالوسائل الديداكتيكية طبقا لبرنامج العمل السنوي؛
- منح الأولوية للتلاميذ المعاقين فيما يخص الجوانب المتعلقة بالكافالة الصحية، ولاسيما ما يتعلق بتوفير التجهيزات الطبية من آلات سمع ونظارات طبية وكراسى متحركة ومعدات، وكذا إدخال وتطوير الخدمات المتعلقة بتنمية النطق والتقويم البدني؛

- توفير المواد الأولية لصنع الوسائل الديداكتيكية الخاصة بأقسام الدمج المدرسي بمراكيز الموارد التابعة للتعليم الأولى وبالورشات المحدثة من طرف وزارة التربية الوطنية والشباب، والمساهمة في تأهيل الأطر العاملة بها؛
- إنجاز المطبوعات والوثائق الخاصة بالتحسيس والتوعية في مجال تدرس التلاميذ المعاقين بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والشباب تحت إشرافها.

الفصل السابع:

الالتزامات المفترضة

يعمل الطرفان على:

- تأهيل أقسام الدمج المدرسي حسب الإعاقة طبقاً لبرنامج العمل السنوي؛
- وضع برنامج سنوي للتكون من أجل تضمين الفئات المستفيدة ومحفوظات التكوين والأطراف المشاركة فيه ووسائل التمويل.

تقوم وزارة التربية الوطنية والشباب بالإشراف على تنظيم الدورات التكوينية، وتساهم كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي في تأطيرها، كما يعملا على توفير الوسائل من أجل تهيئ وإدماج مصوحة التربية الخاصة في مجال الدمج المدرسي في المناهج الأساسية لمراكيز التكوين؛

- إيجاد الآليات والوسائل من أجل الدعم الاجتماعي لإدماج التلاميذ المعاقين بالوسط المدرسي، ولاسيما الجوانب المتعلقة بالنقل والإطعام والتكون المهني؛
- تنظيم عمليات تشخيص الإعاقات لدى التلاميذ وتتبع حالتهم الصحية في إطار التنسيق مع وزارة الصحة؛

- تنظيم أنشطة سنوية مشتركة من أجل التوعية والتحسيس بأهمية تدرس الطفل المعاق وإدماجه في الوسط الاجتماعي لدى جميع الفئات المهمة، وتوجه على الخصوص لفائدة الآباء والأطر التربوية والإدارية وفعاليات المجتمع المدني والمنتخبين والمسؤولين ووسائل الإعلام؛
- تنسيق جهودهما من أجل البحث عن الموارد المالية الإضافية الكفيلة بتعزيز تنفيذ الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية؛

- وضع برامج ومشاريع مشتركة من أجل تعزيز أنشطة الدمج المدرسي سواء في إطار التعاون الدولي أو الثنائي أو لدى المنظمات والجمعيات الدولية المختصة؛
- تشجيع إشراك الجمعيات وفعاليات المجتمع المدني في دعم الأنشطة الخاصة بالدمج المدرسي من خلال توقيع شراكات مشتركة معها وفي إطار مقتضيات هذه الاتفاقية.

الفصل الثامن: مقتضيات عامة

البند الأول:

يعلم القطاعان على إحداث لجنة مشتركة وت تكون من:

* عن مديرية التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتقويمات المشتركة بين الأكاديميات:

- السيد مدير التقويم وتنظيم الحياة المدرسية والتقويمات المشتركة بين الأكاديميات؛
- السيدة رئيسة مصلحة تتبع العمل الصحي والبرامج الوطنية للوقاية؛
- إطاران من نفس المصلحة.

* عن مديرية الإدماج الاجتماعي:

- السيد مدير الإدماج الاجتماعي؛
- السيد رئيس قسم التربية والتأهيل؛
- السيدة رئيسة مصلحة التربية الأسرية والمدرسية؛
- إطار من مديرية الإدماج الاجتماعي.

وتتكلف بوضع برامج العمل السنوية وبالتنسيق والتتبع والتقويم لجميع الأنشطة المشتركة، وتحجتمع مرة على الأقل في الشهر، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك. ويمكن لهذه اللجنة أن تدعو لاجتماعاتها كل شخص ذاتي أو معنوي ترى فائدة في حضوره.

البند الثاني:

يمكن لهذه اللجنة المشتركة تقديم اقتراحات بشأن تعديل هذه الاتفاقية على ضوء المعطيات والمستجدات في مجال الدمج المدرسي.

البند الثالث:

تدخل هذه الاتفاقية حيز التطبيق مباشرة بعد توقيعها.

الموافق ل 8 صفر 1425 هجرية

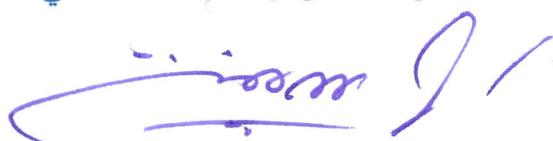
وحرر بالرباط في: 30 مارس 2004 ميلادية

عن كتابة الدولة المكلفة بالأسرة
والتضامن والعمل الاجتماعي

عن وزارة التربية الوطنية
والشباب

السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالأسرة
والتضامن والعمل الاجتماعي

السيد وزير التربية الوطنية
والشباب



ياسمينة بادو



حبيب المالكي